



شركة فيصل لتداول الأوراق المالية ش.م.م.
FAISAL BROKERAGE COMPANY S.A.E
أحد شركات بنك فيصل الإسلامي المصري

المقر الرئيسي

17 شارع الفالوجا-العجوزة

ميدان عبدالمنعم رياض

مبنى بنك فيصل الإسلامي المصري

الجيزة - مصر

تليفون: (202)33008600

فاكس: (202)33452976

أحمد سيد

العضو المنتدب

ahmed.sayed@fbc.com.eg

محمد عبدالحكيم

مدير وحدة البحوث

mohamed.abdelhakeem@fbc.com.e

g

البريد الإلكتروني لإدارة البحوث

research@fbc.com.eg

المصادر : بحوث شركة فيصل، البورصة
المصرية، القوائم المالية للشركة
investingpro

التغطية البحثية لشركة

فيركيم

(FERC)

القيمة العادلة: 6.49 جم

09 ديسمبر 2021

تنبيه: تم إعداد هذا التقرير طبقاً لمعايير التقييم المالي والمعايير الفنية والمهنية وبناءً على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وتؤكد الشركة بأن ما يصدر من الوحدة البحثية من تقارير هي تقارير إسترشادية غير ملزمة وأن ما تنتهي إليه تلك التقارير من نتائج وتوصيات هي محض توصيات ونتائج إجتهدية تحتمل الصواب والخطأ وتحفظ الشركة بكافة حقوقها الادبية والمعنوية على البيانات والتحليلات. ويجوز الإطلاع على هذا التقرير ولا يجوز نسخه أو توزيعه أو إذاعته أو إعادة صياغته أو الاشتقاق منه أو القيام بأي تصرف دون الإشارة إلى الشركة والحصول على موافقة كتابيه من الشركة. كما تحفظ الشركة بحقها في تعديل أي مما ورد بهذا التقرير دون الإعلان عن ذلك. مع العلم ان مدة صلاحية التقرير (3) أشهر.



المحتويات

2 نبذة عن الشركة:
3 نظرة على الإقتصاد المصرى
3 السكان:
3 الناتج المحلي الإجمالي والنمو:
4 التضخم ومستويات الأسعار:
4 الناتج المحلي الإجمالي:
5 أسعار الفائدة:
5 الموازنة العامة:
7 نبذة عن الصناعة:
7 تحليل PEST:
9 أنواع الأسمدة و حجم استهلاكها محليا:
9 إتجاهات وتطورات الصناعة:
10 أهم اللاعبين فى القطاع:
11 التجارة الدولية والتصدير:
12 التحليل المالي
12 قائمة الدخل:
12 فعلى:
15 قائمة المركز المالي:
15 فعلى:
21 التوقعات المستقبلية لبنود قائمة الدخل:
25 التوقعات المستقبلية لبنود قائمة المركز المالي:
30 القيمة العادلة:
30 معدل الخصم:
30 إفتراضات التقييم:
31 التدفقات النقدية الحرة للمساهمين:
32 القيمة العادلة باستخدام الطرق المختلفة:



نبذة عن الشركة:

تأسست الشركة الدولية للأسمدة والكيماويات "فيركيم" (م/عبد السلام عبد السلام الجبلى وشريكه) شركة تضامن بتاريخ 2001/1/28 وهو تاريخ مزاولة النشاط .

بتاريخ 2005/7/13 تم التأسيس فى السجل التجارى بتغيير اسم الشركة الى فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات (م/عبد السلام الجبلى وشريكة) .

بتاريخ 2007/8/6 تم التأسيس فى السجل التجارى بتغيير اسم الشركة الى فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات وتحويل الكيان القانونى للشركة الى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 .

مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى وتبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهى فى اخر ديسمبر من كل عام .

غرض الشركة

يتمثل غرض الشركة فى اقامة وتشغيل مصنع للخلط والتعبئة للأسمدة والكيماويات والمبيدات الزراعية والحشرية الهرمونات ومنظمات النمو الزراعية . هذا وقد قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 18 مايو 2019 على تعديل غرض الشركة ليصبح على النحو التالى :-

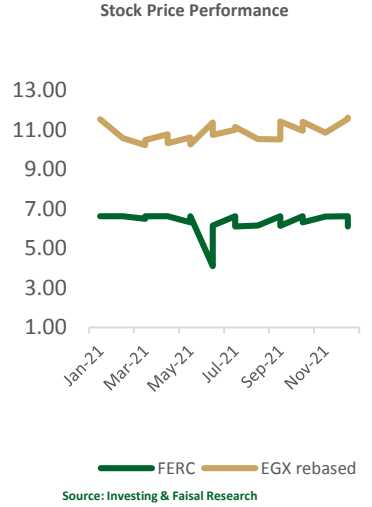
- 1- اقامة وتشغيل مصنع للخلط والتعبئة للأسمدة الكيماوية و خلط وتحييب وتعبئة الاسمدة N.P.K بوردرة وسائله و خلط وتعبئة الاسمدة المركبة المحببة N.P.K و خلط وتحييب وتعبئة الاسمدة المركبة N.P.K و المبيدات الزراعية والحشرية والهرمونات ومنظمات النمو الزراعية والتشغيل والتصنيع والتعبئة للغير .
 - 2- الاتجار فى جميع منتجات الشركة والبذور والتقاوى .
 - 3- الاستيراد والتصدير للأسمدة والمخصبات الزراعية .
 - 4- استئجار المساحات والسعات التخزينية اللازمة لنشاط الشركة و تأجير المساحات والسعات التخزينية الفائضة عن حاجة الشركة للغير .
- وعلى الشركة افراد حسابات مالية مستقلة ومركز مالى مستقل لكل نشاط على حدى .
وتم التأسيس بالسجل التجارى بتاريخ 11 يوليو 2019 .

رئيس مجلس الادارة
نائب مجلس الادارة
العضو المنتدب
عضو مجلس ادارة
عضو مجلس إدارة
عضو مجلس ادارة

عبد السلام عبد السلام مصطفى الجبلى
أحمد عبد الحميد السيد ناصر
طارق محمد منتصر فؤاد على صبرى
أحمد شوقي محمد السيد منتصر
محمد عبد الرحمن أحمد زايد
نورهان عبد السلام عبد السلام مصطفى الجبلى

المساهمون الرئيسيون

النسبة %	الاسم
89.469	شركة بولى سيرف للاسمده والكيماويات





نظرة على الإقتصاد المصري

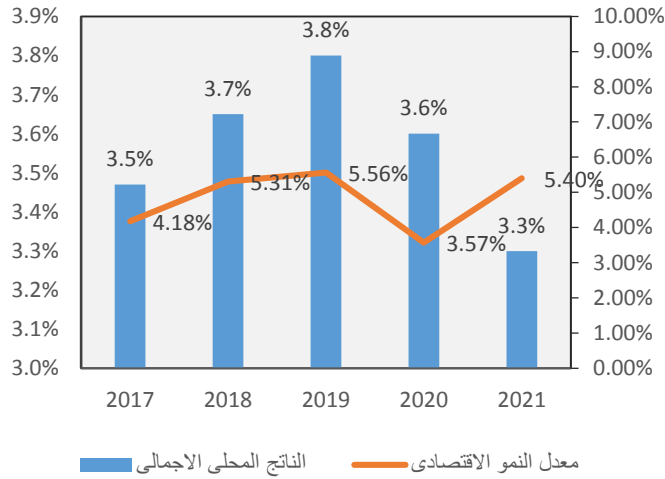
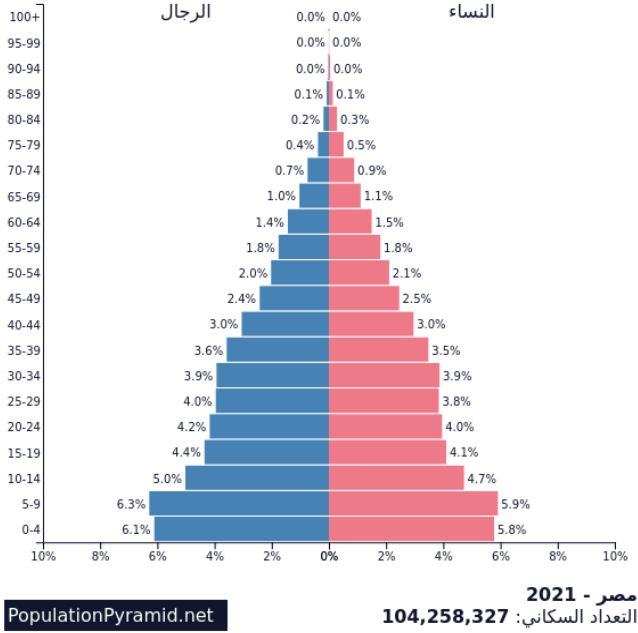
السكان:

تشهد مصر زيادة منتظمة في عدد السكان حيث ارتفع عدد السكان من 72,8 مليون نسمة عام 2006 إلى 94.8 مليون نسمة في نهاية عام 2017 وارتفع عدد السكان إلي 104.258 مليون نسمة في مطلع عام 2021 وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويتضح من ذلك تحقيق زيادة سكانية قدرها 3,3 مليون نسمة خلال عام 2021 بمعدل نمو سكاني 3,3% خلال ذلك العام، وهو ما يشير إلى وجود نمو منتظم في الطلب الإستهلاكي علي السلع الأساسية كالغذاء والملبس والسكن.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان فإن مصر تشهد كثافةً سكانيةً مرتفعةً في المناطق المأهولة بالسكان؛ وذلك لأنهم يتركزون في مناطق محدودة لا تتعدى 8% فقط من إجمالي مساحة أراضي الدولة، إذ تُشكل مناطق دلتا ووادي النيل التي يعيش فيها ما نسبته 96% من السكان ما نسبته 3% من إجمالي مساحة الدولة، كما يتركز بعض السكان في المدن الرئيسية، مثل: القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، فيما يتركز بقيتهم في مناطق الواحات أو بالقرب من مراكز التعدين، ويجدر بالذكر أنّ مدينة القاهرة تضم أعلى عددٍ للسكان.

النتائج المحلي الإجمالي والنمو:

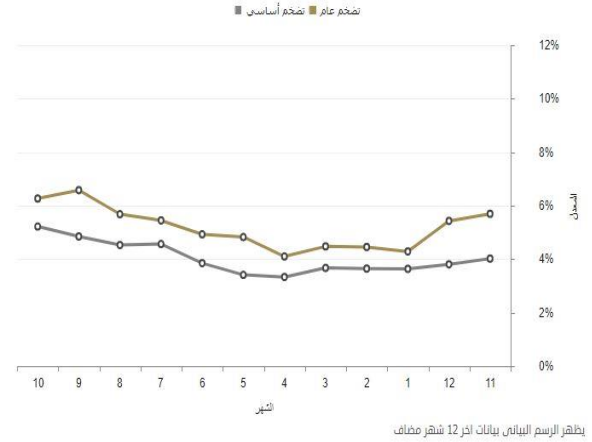
تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة من 2017 إلى 2021 إلى تحسن في الأداء الاقتصادي ففي حين تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2017 (وهو العام الأول من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي) ليبلغ معدل النمو خلال ذلك العام 4.1% مقابل 4,3% خلال عام 2016، إلا أنه سرعان ما استعاد الاقتصاد وتيرة النمو وحقق معدل نمو وقدره 5,3% خلال عام 2018 وتشير البيانات الربع سنوية إلى استمرار التحسن في معدلات النمو الاقتصادي حيث حقق الاقتصاد المصري معدل نمو يبلغ 5.4% خلال النصف الأول من عام 2021 مع توقعات باستمرار التحسن في معدلات النمو خلال النصف الثاني من العام حيث يبلغ معدل النمو المستهدف خلال عام 2021 ما يقرب من 5,9% مع استمرار التحسن ليرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 6% لعام 2022.





التضخم ومستويات الأسعار:

وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة فإن البنك المركزي المصري يستهدف السيطرة على مستويات الأسعار المحلية ومعدلات التضخم خاصة مع ما يرتبط بذلك من خفض درجة عدم التأكد داخل الاقتصاد المصري بشكل عام، وجدير بالذكر بيان وجود تأثير جوهري لأسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية على معدلات التضخم في مصر وهو ما يطلق عليه التضخم المستورد (Imported Inflation)، حيث تشكل أسعار سلع الواردات وزناً نسبياً كبيراً من الرقم القياسي للأسعار، ووفقاً لذلك الوضع داخل الاقتصاد المصري فإنه كان متوقعاً حدوث موجة من التضخم الجامح عقب قرار تحرير معدل صرف الجنية المصري في نوفمبر 2016 وذلك بسبب التغير في أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية.



ويلاحظ أن معدلات التضخم قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تحرير معدل صرف الجنية المصري على النحو الموضح أعلاه وكذا التخفيض التدريجي للدعم على الوقود، حيث كانت معدلات التضخم في أكتوبر 2016 ما يقرب من 13,6% ومع تطبيق قرار تحرير معدل صرف الجنية المصري ارتفعت معدلات التضخم لتسجل 29,8% في يونيو 2017 وتستمر في الارتفاع لتصل إلى أعلى معدلاتها في يوليو 2017 لتصل إلى 33%، إلا أنه عقب ذلك شهدت تلك الموجات التضخمية انحساراً واضحاً حيث تراجعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ لتصل إلى 11,5% في مايو 2018 واستمرت في ذلك التراجع لتصل إلى 7,5% في يوليو 2019

ونظراً للتراجع الملحوظ في معدلات التضخم والسيطرة على المستوى العام للأسعار فقد شهد الربع الثالث من عام 2019 اتجاه البنك المركزي المصري نحو سياسة نقدية أقل تقيداً حيث قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 سبتمبر 2019 تخفيض معدل الفائدة على الإقراض والإيداع والإئتمان بمقدار 1% ليبلغ 13,75% وجاء في البيان الصادر عن البنك المركزي المصري بأن التراجع في معدلات التضخم هو ما شجع نحو هذا القرار للجنة السياسة النقدية.

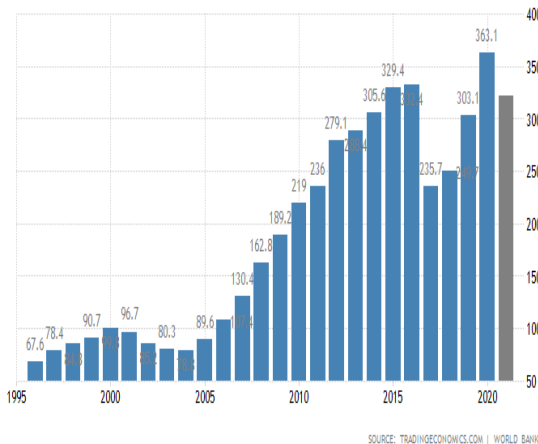
أدت تلك القرارات إلى انخفاض مستوى التضخم العام في 2020 ليصل إلى 5,2% في ظل أزمة الكورونا.

أما عن سنة 2021 شهدت مصر ارتفاعاً في التضخم وصل إلى 5,69% ومن المتوقع الزيادة في التضخم بنسبة 2% كما هو ظاهر في الرسم البيانية.

النتائج المحلي الإجمالي:

سجل النمو للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الربع الأول من العام المالي 2022/2021 أعلى مستوى على امتداد العقود الماضية بنسبة 9,8%، مقارنة بمعدل نمو 0,7% خلال الربع الأول من العام المالي 2021/2020، ما يؤكد تحسن أداء الاقتصاد، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بمعدل بين 5,5% و 5,7% بنهاية العام المالي الجاري، مع استمرار انتعاش قطاع السياحة وتراجع تأثيرات جائحة فيروس كورونا.

وكان صندوق النقد الدولي قد أشاد بأداء الحكومة المصرية في التعامل مع جائحة كورونا والإجراءات الإيجابية التي تبنتها الحكومة خلالها، ما أسهم في تحقيق البلاد معدل نمو إيجابي بنسبة 3,3 في المئة خلال العام المالي 2020-2021. وقال إن هذا الأداء الجيد أسهم في تعزيز التوقعات الإيجابية بشأن النمو الاقتصادي المصري لتصل إلى 5,2 في المئة خلال عام 2022.





أسعار الفائدة:

استمرت احتياطات النقد الأجنبي في الارتفاع لتصل إلى 40,8 مليار دولار في شهر سبتمبر الماضي.

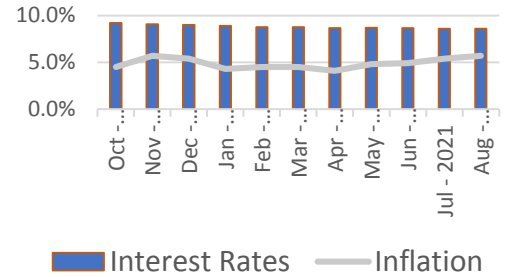
ويحاول البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2021، لمواجهة الأزمات المتلاحقة ودعم الاقتصاد في ظل التحديات التي فرضها الوباء والأزمات العالمية، وقد بدأ البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية وذلك مما يتماشى مع سياسة البنك المركزي والتي تستهدف الإبقاء على أسعار الفائدة داخل النطاق الحالي في ظل التداعيات الشديدة في أسعار الطاقة والتي تشهد ارتفاعاً كبيراً نظراً للزيادة الواضحة في الطلب خاصة في الأسواق المتقدمة التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من المواطنين متلقى الفلاح وقد قامت كل تلك الأسواق بممارسة معظم الأنشطة بصورة شبة طبيعية.

وأبقى "الفيدرالي الأمريكي" على أسعار الفائدة الحالية دون تغيير، وبالتالي تعزيز

أهداف التوظيف واستقرار الأسعار لكن الفيدرالي ألمح إلى تشديد سياسته النقدية خلال الفترة المقبلة، مع التقدم في التطعيمات والدعم القوي للسياسات، حيث استمرت مؤشرات النشاط الإقتصادي والعمالة في التعزيز.

في الوقت نفسه، فإن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤثر سلباً على نمو الاقتصاد المصري على المدى الطويل، خصوصاً إذا جذب ارتفاع عائدات السندات الأميركية المستثمرين الأجانب بعيداً عن مصر، حيث أن الفلق الحقيقي في الفترة المقبلة سيكون حول ضمان أن مستوى أسعار الفائدة هذا لا يتعارض مع تعافي النمو، وهو أكثر ما تحتاجه مصر، مع ضمان استدامة تلك التدفقات الأجنبية للحفاظ على استدامة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المصرية.

Relationship between Inflation Rate & Weighted Average Interest Rate



الموازنة العامة:

تواجه مصر عجزاً مزمناً في الموازنة العامة للدولة حيث تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة بنسبة جوهرية اتجهت نحو الزيادة عبر السنوات الماضية، وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة إلى نمواً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة إلا أن المؤشر الإيجابي هو أن النمو كان بمعدل أكبر في جانب الإيرادات عنه في جانب النفقات على الرغم من الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من عام 2015 حتى 2018 .

تشير البيانات إلى زيادة في الإيرادات العامة حيث شهدت زيادة من 491.5 مليار جنية في العام المالي 2015/2016 إلى 831.4 مليار جنية في العام المالي 2017/2018، ليبليغ معدل النمو في الإيرادات العامة خلال ذلك العام ما يقرب من 26%، و بصفة أساسية فإن الزيادة في الإيرادات العامة كان



نتيجة زيادة الإيرادات الضريبية؛ حيث اتجهت الإيرادات الضريبية نحو الزيادة على أثر إصدار قانون القيمة المضافة على السلع والخدمات في عام 2016، وكذا الزيادة في حصيللة الضرائب على أرباح الشركات والضريبة على المرتبات، فضلاً عن الزيادة في حصيللة الضريبة الجمركية نتيجة الارتفاع في أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثبات التعريفات الجمركية مما أدى إلى زيادة في الحصيللة من الضريبة الجمركية.

أما في جانب النفقات العامة فقد اتجهت نحو الزيادة حيث زادت النفقات العامة من 817.8 مليار جنية في عام 2015/2016 إلى 1229,1 مليار جنية خلال عام 2017/2018، وبلغ معدل النمو في النفقات العامة خلال العام 2018/2018 ما يقرب من 19.1%، وترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في نفقات فوائد الديون المحلية والخارجية والتي مثلت ما يقرب من 36% من إجمالي النفقات العامة خلال عام 2017/2018، بالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية بما يقرب من 41 مليار جنية.

وفيما يتعلق بتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة فإن الدولة قد عمدت إلى تمويل العجز عبر استخدام الديون الخارجية لتغطي ما يقرب من 53,2% من العجز في الموازنة في حين تم الاعتماد على التمويل المحلي المصرفي (عبر أذون الخزانة) لتغطية ما يقرب من 40% من إجمالي العجز في الموازنة.



توقعات الأداء المستقبلي:

قدرت خطة الدولة معدل النمو الاقتصادي بنحو 5.4٪ مقابل معدل نمو متوقع 2.8٪ لعام 2021/20، وفعلي 3.6٪ عام 2020/19، ومقترَباً بذلك من معدل النمو المحقق قبل وقوع الجائحة عام 2019/18 والبالغ 5.6٪.

تستند التوقعات إلى خمسة اعتبارات أساسية تتمثل في توقع إحكام احتواء الجائحة بحلول منتصف عام 2021، أي قبل بداية عام الخطة، بفعل اكتشاف اللقاحات، وتعميم إتاحتها، وبالتالي التلاشي التدريجي لتداعياتها في النصف الأول من عام 2022/21، وعلى فرضية مواصلة الالتزام بتطبيق التدابير الاحترازية والوقائية لحين التحقق التام من زوالها.

و ثاني تلك الاعتبارات يتمثل في مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بالانتقال لتطبيق المرحلة الثانية المعنية بالإصلاحات الهيكلية، والتي تسند أولوية لتنمية الاقتصاد الحقيقي القائم في الأساس على الزراعة والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على تحسين إنتاجية القطاعات الإنتاجية، وزيادة تنافسيتهم في ظل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديري.

والاعتبارين الثالث والرابع يتمثلا في مواصلة دعم السياسة النقدية والسياسة المالية لأوجه النشاط الاقتصادي لتحريك الأسواق وتنمية الطلب بقصد دفع عجلة الإنتاج والتشغيل، وذلك من خلال تبني حزم المبادرات التمويلية والسياسات التيسيرية والتحفيزية لقطاع الأعمال الخاص، إلى جانب ترشيد أوجه الإنفاق العام، مع زيادة المخصصات الموجهة للاستثمار في مجالي التعليم والصحة، والنهوض بخدمات التنمية البشرية بوجه عام للوفاء بالاستحقاقات الدستورية المعنية بهذه الخدمات.

وفيما يرتبط بالاعتبار الخامس والأخير فإنه يركز علي متابعة تنفيذ خطة المشروعات القومية والتي تستهدف ضخ استثمارات كبيرة في شرايين الاقتصاد الوطني، وبخاصة في أنشطة البنية الأساسية والتنمية العمرانية، مما يفسح مجالاً أوسع للتشغيل ولمشاركة القطاع الخاص، علاوةً على توفير البنية الأساسية المحفزة للاستثمارات الخاصة في المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية والعمرانية المستفيدة من توفر البنية التحتية وبجودة عالية.

ومن المقدر أن يصل الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو 7.1 تريليون جنيهه بالأسعار الجارية بنسبة نمو 7.11٪ عن ناتج العام السابق والبالغ نحو 6.4 تريليون جنيهه، كما يقدر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنحو 4.3 تريليون جنيهه في عام الخطة.

وفيما يتعلق بتوقعات الأداء المستقبلي للموازنة العامة فإنه ومنذ بيانات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2019/2020 فإن الحكومة تستهدف خفض الدين من مستوى 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2019 إلى ما دون مستوى 77٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنهاية السنة المالية المنتهية في 2022.

كما يبدو لنا فإن الاقتصاد المصري كما هو الحال في الاقتصادات العالمية؛ يمر بفترة تعافى من الآثار الناتجة عن الجائحة، ومما يميز الاقتصاد المصري هو قصر فترة التعافى، وقد ساهمت الإرتفاعات المتتالية في أسعار الغاز والبتترول مع تثبيت سعر الشراء لدى مصر في تحقيق أفضل سرعة أيضاً.

إرتفعت معدلات النمو للناتج المحلي وانخفضت معدلات البطالة بالمقارنة بالسنة الماضية، ولكن أيضاً ارتفعت معدلات التضخم وانخفض مؤشر مديري المشتريات.

أيضاً ارتفعت إيرادات قناة السويس نظراً لزيادة الطلب في الكثير من الدول بعد رفع القواعد الإحترازية و انفتاح الكثير من الأسواق على الإستيراد.

هذا و من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدلات نمو متوسطة ما يساعده على التغلب على التحديات المحلية والعالمية.



نبذة عن الصناعة:

على الرغم من زيادة حصة مصر في التجارة العالمية في القطن والأسمدة والتبغ والبذور الزيتية في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الطلب العالمي أخذ في الانخفاض.

وعلى الرغم من انخفاض حصة مصر التجارية العالمية في المنسوجات والأسمدة والألمنيوم والسيراميك والكيماويات، إلا أن الطلب العالمي قد زاد في الآونة الأخيرة على الأسمدة.

تنتج الكتلة الحيوية الزراعية التي تتكون من مخلفات الزراعة و الماشية ما يقرب من 30 مليون طن متري من المنتجات الجافة سنويًا يمكن استخدامها بشكل كبير وحاسم لصناعة الأسمدة (الكومبوست).

عانت صناعة الأسمدة من انخفاض مستويات الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي تأمل الحكومة في تصحيحه من خلال الإصلاحات. ومع ذلك، سيستفيد المنتجون من القطاع الخاص أيضًا بتسليم جزء من إنتاجهم للحكومة بعد أن رفعت الحكومة سعر الأسمدة المدعومة محليًا بنسبة 33%. الذي جاء بعد إعلان الحكومة عن زيادة أسعار الغاز في نوفمبر 2021 بواقع 28%، وصولاً إلى 5.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية، لتزيد تكاليف إنتاج الطن بنحو 50 دولارًا، لتصل إلى 250 دولارًا للطن.

تحليل PEST:

العوامل السياسية:

تحدد مدى تأثير الحكومة وسياساتها على منظمة معينة وتشمل:

- ❖ تم دعم إنتاج واستيراد الأسمدة من قبل الحكومة لتلبية الطلب المحلي على الأسمدة بسعر منخفض.
- ❖ بما أن اليوريا مادة خام مهمة تتطلبها الصناعة للإنتاج وتتطلب الغاز الطبيعي مثل العديد من الصناعات الأخرى، لذلك تحاول الحكومة تثبيت أسعار الغاز مع حلول أزمة الطاقة العالمية الحالية للحد من الخسائر المالية.
- ❖ مشاركة الحكومة في الاتفاقات والاتحادات العمالية.
- ❖ حماية المستهلك والتجارة الإلكترونية: حيث إن الحكومة ستتجه لعرض الأسمدة الزراعية على مواقع التسوق الإلكتروني و بالفعل بدأت تتفاوض مع موقع علي بابا الصيني.
- ❖ قانون الصحة والسلامة و القانون البيئي: تحاول الحكومة زيادة إنتاج الأسمدة العضوية.

العوامل الاقتصادية:

تؤثر هذه العوامل على الاقتصاد، بما يؤثر بشكل مباشر على المنظمة وتشمل:

- ❖ معدل التضخم: حيث إن هناك أزمة بمصادر الطاقة من المتوقع أن تتسبب بزيادة معدل التضخم وبالتالي ستزيد الأسعار.
- ❖ أسعار الفائدة: تتجه بعض الدول إلى تقليل أو تثبيت سعر الفائدة للمحاولة للحد من أضرار أزمة التضخم.
- ❖ اتجاهات سوق الأسهم: وتشهد البورصة و خصوصاً البورصة المصرية هذه الأيام مستوى و أداء سيء مما يؤثر عليها بالسلب.

العوامل الاجتماعية والثقافية:

تركز على البيئة الاجتماعية، والاتجاهات، مما يساعد على فهم احتياجات العملاء وتشمل:

الوعي الصحي و المواقف تجاه المنتجات الإيكولوجية: بعض الناس لا يدركون مخاطر الأسمدة الكيماوية على البشر و التربة و المحاصيل و المياه ولكن يوجد الآن اتجاه عالمي للخفض من نسب استخدام الأسمدة الكيماوية و الاتجاه إلى السماد الأورجانيك و الكومبوست.

العوامل التكنولوجية:

تركز على معدل الابتكار التكنولوجي الذي يمكن أن يؤثر على الصناعة أو السوق وتشمل:

معدل التغيير التكنولوجي و إمكانية الوصول إلى أحدث التقنيات و مستوى التكنولوجيا: تتجه الدولة لاستخدام أحدث التكنولوجيات و توفير وسائل الإنتاج و كمثال حي إنها ستقوم بعمل تطويرات بمصانع الدلتا للأسمدة (سماد طلخا) و من ضمن خطة التغيير أنها تهدف لإنشاء وحدة حامض نيتريك جديدة و تطوير وحدة اليوريا.



نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none">احتياطيات الغاز الطبيعي الوفيرة تمنح الصناعات البتروكيماوية ميزة تنافسية.تتمتع مصر بقطاع أسمدة راسخ.في وضع جيد للتصدير إلى أوروبا.تعمل وزارة التجارة الخارجية على تحسين العلاقات التجارية في جميع أنحاء العالم وحماية حقوق المصدرين ودعم الصادرات المصرية.	<ul style="list-style-type: none">قطاع البتروكيماويات غير متطور بالشكل الكافي.الاهمال في إنتاج المواد الكيميائية المتخصصة يجعل قطاع البتروكيماويات غير قادر على المنافسة في السوق المحلي.أدت تداعيات الأزمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية المحلية إلى صعوبة تأمين التمويل للعديد من مشروعات البتروكيماويات الطموحة في مصر .
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none">إدارة مستقرة ومن المرجح أن تنتهج سياسة الاستمرارية تجاه البتروكيماويات و الموارد القومية ، وبالتالي تقل المخاطر .من المقرر أن يتوسع القطاع بسرعة. يجب أن ينمو إنتاج البتروكيماويات بشكل كبير إذا استمرت المشاريع على هذا النحو .توقع تطورات كبيرة في مجال الأسمدة والبتروكيماويات بالاعتماد على احتياطيات الغاز.ولدت جهود الخصخصة المبكرة ، التي تنطوي على عروض عامة أولية للشركات الناجحةنتائج مشجعة ومن المرجح أن تعزز الاستثمار.تسمح الحكومة للشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الأسمدة الفوسفاتية الذي يستفيد من المواد الخام منخفضة التكلفة.	<ul style="list-style-type: none">تهدد أزمة وباء كوفيد جدوى المشاريع المخطط لها بالإضافة إلى الطلب المحلي.من المتوقع أن تنخفض احتياطيات النفط ومن المرجح أن تصبح مصر مستورداً صافياً.قد يستمر المستثمرون الأجانب في العثور على استثمارات النفط والغاز أكثر جاذبية من البتروكيماويات.يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى اضطراب محاولات تشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي في البتروكيماويات و الأسمدة.



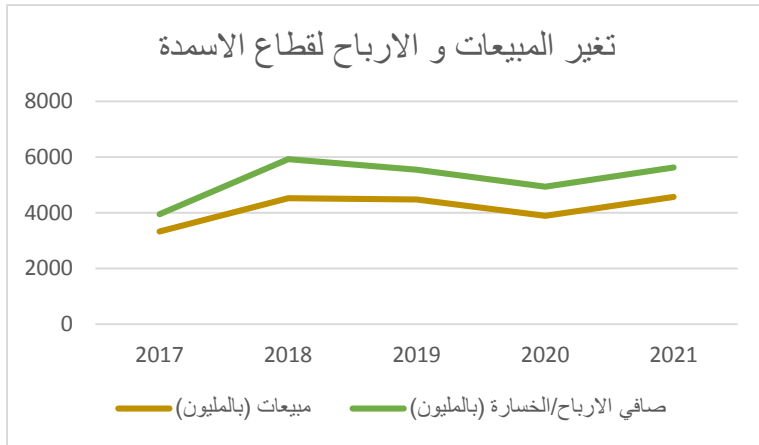
أنواع الأسمدة و حجم استهلاكها محليا:

بدراسة استخدام الأسمدة الكيماوية بأنواعها المستخدمة في الزراعة المصرية تبين أن متوسط القيمة النقدية لإجمالي الأسمدة الكيماوية بلغ حوالي 4920.03 مليون جنية و يتزايد بمعدل 5.52%، و أنواع تلك الاسمدة و متوسط كمياتها سنويا: متوسط انتاج الأسمدة الأزوتية يساوي 12 مليون طن، متوسط انتاج الأسمدة الفوسفاتية يساوي 6 مليون طن، و متوسط انتاج الأسمدة البوتاسية يساوي 250 ألف طن، أيضا تنتج مصر سنويا 200 ألف طن من سماد الكومبوست الذي يعتبر أقل في الجودة من الاسمدة العضوية و أنها تعتمد علي المخلفات الحيوانية أو الزراعية أو كليهما و تستهلك حاليا 250 ألف طن أسمدة أورجانيك "عضوية" منتجة محليا و التي تعتبر أقل ضررا للتربة و النباتات و امنة على صحة الانسان.

إتجاهات و تطورات الصناعة:

تهدف المشاريع الكبيرة إلى الاستفادة من موارد الطاقة غير المستغلة في مصر واستغلالها في التصدير إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية والآسيوية عن طريق استغلال الموقع الجغرافي و قناة السويس.

تخطط شركة البتروكيماويات المصرية المملوكة للدولة (ECHEM) لمشاريع بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي ستركز على إنتاج مشتقات من البروبيلين والأمونيوم والفورمالديهايد. أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية منتصف عام 2020 أنها تدرس تنفيذ 11 مشروع جديد.



و ايضا تخطط وزارة البترول إلى إنشاء مشاريع استثمارية بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 19 مليار دولار أمريكي ، خلال الفترة 2020-2035. وفي الوقت نفسه ، هناك تقدم مشهود في مشروع تحرير للبتروكيماويات التابع لشركة كاربون هولدنجز بقيمة 11 مليار دولار أمريكي في العين السخنة ، والذي سيشمل ثلاثة أنواع من البولي إيثيلين المصنع بالإضافة إلى منتجات بيتروكيماوية اخرى.

و تتضمن الخطة مشروع كبير تحت الإنشاء بتكلفة 8.5 مليار دولار أمريكي و سيتكون المشروع الجديد من مجمع متكامل للتكرير و صناعة البتروكيماويات متواجد بالقرب من مدينة العلمين الجديدة. سيكون للمجمع قدرة معالجة خام ومكثفات بسعة 2.5 مليون طن في السنة مقابل 850 ألف طن في العام من الوقود والمنتجات البتروكيماوية 1 مليون طن سنويًا لتلبية الطلب المحلي ، مع تصدير أي فائض بالإضافة إلى ذلك ، تتقدم الشركة المصرية للصناعات الأساسية (ECHEM) في مشروعها المتكامل للتكرير والبتروكيماويات بقيمة 7.5 مليار دولار أمريكي في منطقة قناة السويس الاقتصادية او المنطقة (SCZone) و ستوفر شركة بيشنل الهندسية كل ما يلزم من مواد بناء و خبرات هندسية ، فضلاً عن المساعدة في تسهيل تمويل المشروع . تعمل إنبي على إعداد ملف مناقصة لإيجاد مقاول عام للمشروع.

إستراتيجيات لتنمية القطاع:

أعلنت شركة ECHEM في عام 2017 أنها تدرس أربعة مشاريع جديدة لإنتاج مشتقات البروبيلين والأمونيوم باستثمارات تصل إلى 5 مليارات دولار أمريكي. كما استثمرت الشركة في السنوات الأخيرة ، ما يقارب 8 مليارات دولار أمريكي في مشاريع البتروكيماويات بسعة إجمالية تبلغ 5.0 مليون طن سنويًا ، لتحقيق إيرادات سنوية تصل إلى 3 مليارات دولار أمريكي.



أهم اللاعبين في القطاع:

- أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية: هي الشركة الرائدة في مصر لإنتاج الأسمدة النيتروجينية، التي تم تطويرها في عام 1976 بهدف أن تكون مركزا لتصنيع الأمونيا و اليوريا. تمثل أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية حوالي 70% من الإنتاج المحلي للسوق. منتجاتها الرئيسية هي نترات الأمونيوم واليوريا بجميع أشكالها المصنعة على ساحل أبو قير شمال الاسكندرية بالقرب من حقول الغاز. كما تنتج 2,462 مليون طن سنويًا من الأسمدة.
- شركة الدلتا للأسمدة والمواد الكيماوية: هي من أهم شركات الاسمدة والكيماويات في مصر، حيث تتبع شركات القابضة للصناعات الكيماوية التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام في مصر، و تحتوي الشركة على مركز تطوير الأسمدة، وهو خاص بعمليات ابتكار وتجارب وتصنيع الأسمدة المركبة والمخلبية. تنتج سنويا 450 ألف طن سماد يوريا و 150 ألف طن سماد نترات، إضافة إلى المنتجات الوسيطة والأسمدة المركبة، و من المقرر ان تطور الشركة بتكلفة تبدأ من 150 لـ 600 مليون دولار و سيركز على بناء وحدة حامض نيتريك جديدة وتطوير وحدة اليوريا و ستستغرق أعمال التطوير من 24 ل 36 شهرا.
- المالية والصناعية المصرية: تسيطر على 70% من سوق الأسمدة الفوسفاتية المحلي، مصدره مصنعها في كفر الزيات وأسيوط.
- أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيماوية: تأسست الشركة عام 1947 وتعتبر من أهم الصروح في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية والمواد الكيماوية اللازمة للزراعة في الشرق الأوسط، والشركة حاصلة علي شهادة الأيزو ومن أهم منتجاتها، سماد سوبر فوسفات الثلاثي (ناعم ومحبيب)، سماد سوبر فوسفات الأحادي المحسن المحبيب، سماد سوبر فوسفات الأحادي ناعم ومحبيب، سماد سوبر فوسفات المعدل ناعم و محبيب، سماد بوروفوس-ميجافوس-زنك فوس-منجافوس ناعم ومحبيب، و سماد سوبر فوسفات أحادي اقتصادي المعدل ناعم و محبيب، وأيضا تنتج مستحضرات التربة مثل كبريتات الكالسيوم الفسفورية المحسن، الجبس الزراعي للإستخدام في استصلاح الأراضي القلوية، و حامض الكبريتيك المركز التجارى و حامض الفسفوريك الزراعي 80% و فوسفات ثنائي الكالسيوم ويستخدم كإضافات أعلاف تقي باحتياجات الحيوانات من الكالسيوم والفسفور و أسمدة سائلة مركبة لتغذية النبات بالفسفور والأزوت و الكبريت و الكالسيوم.
- شركة فيركيم مصر للأسمدة والكيماويات: تأسست شركة فيركيم مصر للأسمدة و الكيماويات في عام 2001، برأس مال يبلغ 35.1 مليون جنيه على اعتبارها شركة مساهمة مصرية رائدة في صناعة الأسمدة المخلوطة، وتم إضافة الأسمدة الفوسفاتية والأسمدة الذوابة ، لتساعد في دعم صناعة الأسمدة و الزراعة و تطويرها في مصر. تعد شركة فيركيم مصر من أولى الشركات الزراعية المقيدة في البورصة المصرية. تم إنشاء مصنع الأسمدة المخلوطة باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية، لتغطية احتياجات السوق المحلي والتصدير، حيث يبلغ إنتاج المصنع من الأسمدة المخلوطة 100,000 طن سنويا. تحقق الشركة مبيعات محلية بنسبة كبيرة من إنتاجها لتصل إلى جميع عملائها على مستوى جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى التصدير لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا. تنفذ الشركة سياسات الجودة في جميع مراحل الانتاج من خلال معامل الاختبارات، بداية من استلام المواد الخام وصولا إلى منتج نهائي ينافس المنتج العالمي ، بالاعتماد علي فريق عمل متميز من مهندسين و فنيين و مدربين، وبالاستعانة بالخبراء والاستشاريين الأوروبيين في مجال الصناعة، لتكون بذلك من أهم شركات الاسمدة والكيماويات في مصر.
- شركة افكو مصر لتصنيع الأسمدة الفوسفاتية والحيوية والمواد الكيماوية: تعتبر الشركة من أهم شركات الأسمدة والكيماويات في مصر، و من أهم المنتجات التي تقدمها الشركة سلفات البوتاسيوم النام الذوبان، و سوبر فوسفات الفلاح الثلاثي المحبيب، و سوبر فوسفات الميزان الأحادي المحبيب، و سوبر فوسفات الأحادي الناعم والكبريت الزراعي المحبيب، والكبريت الزراعي الناعم، والأصيل لمحسنات التربة، كما تقدم الشركة كمبوست نباتي وحيواني ، وكمبوست خليط وكمبوست نباتي والجبس الزراعي ، ولها شهرة واسعة في مصر ودول الشرق الأوسط.
- شركة شمس للأسمدة والمواد الكيماوية: تعتبر الشركة من شركات الاسمدة والكيماويات في مصر التابعة لمجموعة الدقهلية، وهي من أكبر المجموعات المتخصصة في مجال الدواجن والزراعة في مصر، ومنطقة الشرق الأوسط، ونالت شهرة واسعة نظرا لما تتمتع به الشركة من سمعة ومصداقية عالية في السوق المحلي المصري، والدول العربية التي تصدر إليها الشركة. تقدم الشركة الأسمدة العضوية منها كمبوست داجني وكمبوست حيواني، وكمبوست داجني حيواني والأسمدة العادية مثل سلفات البوتاسيوم، وفوسفات اليوريا و حامض الفوسفوريك والعناصر المركبة والعناصر الصغرى، والتراكيب المختلفة لها والأسمدة المتخصصة، تقدم كل المبيدات الزراعية المتنوعة التي تستخدم في القضاء على كل الآفات الزراعية التي تضر بالمحاصيل الزراعية.
- شركة روكيت للأسمدة والكيماويات: شركة روكيت للأسمدة والكيماويات المتخصصة في تصنيع وإنتاج الأسمدة، والمخصبات ومنظمات النمو النباتية بتكنولوجيا جديدة ومتطورة من أجود الخامات العالمية، والتي تواكب التطور السريع والمستمر في المجال الزراعي من ،حيث توفير مستوى جديد من الجودة.



تحرص الشركة على مواكبة الإنتاج، مع الأنواع الجديدة من البذور المهجنة وراثيا ذات الانتاجية العالية والتي تستلزم توفير العناصر الغذائية في صورة سهلة الامتصاص للنبات، وبالتالي يعود على المزارع والمستثمر في المجال الزراعي بالانتاجية العالية، مع المحافظة على الجودة الاقتصادية للمحاصيل.

تقدم الشركة الجيل الجديد من الأسمدة ليس بالاعتماد على نسبة العناصر الغذائية في السماد، بل بالصورة التي يوجد عليها العنصر، بما يسهل امتصاصه ووصوله الى النبات عن طريق الرش الورقي والجذور مما يقلل من عدد مرات المعاملة، وتوفير التكاليف وبالتالي يرفع من العائد الاقتصادي من الاستثمار في المجال الزراعي.

التجارة الدولية والتصدير:

تتصدر الأسمدة والمواد الكيماوية قائمة الصادرات في مصر، من خلال التنوع في شركات الأسمدة والكيماويات في مصر، ومن الشركات المصدرة لتلك المواد، الشركة المصرية ميثانكس المتخصصة في إنتاج الميثانول، وقد بلغت صادراتها 339.228 مليون دولار مستحوذة على 17% من إجمالي صادرات تلك الشركات. وكذلك الشركة المصرية "إيثيديكو" المتخصصة في إنتاج الإيثيلين ومشتقاته، وهي من الشركات الهامة في مجال الصناعات الكيماوية، وقامت الشركة خلال الفترة الماضية بتصدير ما قيمته 265.753 مليون دولار للدول العربية والأوروبية، وشركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية بحوالي 226.021 مليون دولار، و يقدر رأس مال الشركة بقيمة 892,1 مليار جنيه، والشركة المصرية (موبكو) للأسمدة بنحو 212.418 مليون دولار، والتي تمتلك رأس مال بقيمة 2,291 مليار جنيه، وكذلك الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين التي حققت صادرات بقيمة 197.016 مليون دولار، حتى تم وضعها في قائمة أكبر الشركات المصدرة للصناعات الكيماوية الخام المستخدمة في إنتاج الأسمدة خلال العام الحالي.

شركة سيدي كرير للبتروكيماويات سيدبك ، والتي بلغت قيمة الصادرات الخاصة بها لهذا العام حوالي 109.146 مليون دولار برأس مال 1,050 مليار جنيه.

في عام 2020 ، شهد قطاع الأسمدة نمو صادراته بنسبة 5% لتصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي مستفيدا من احتياطات البلاد الكبيرة من الغاز الطبيعي المسال الذي يعد مدخلا من مدخلات الإنتاج.

قامت شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بتوسيع إنتاج الأسمدة بشكل كبير في مصر في السنوات الأخيرة، بعد إضافة ثلاثة خطوط تبلغ سعتها الانتاجية 650 ألف طن سنوياً من الأسمدة النيتروجينية في عام 2016

تُستخدم المنتجات الثانوية من الغاز الغني بالهيدروجين من الشركة المصرية اليابانية للبتروكيماويات في 2000 طن منفصل يومياً مصنع الأمونيا. كان الموضوع الرئيسي هو إمدادات الغاز من شركة الغاز الطبيعي المصرية ، التي تواجه قيوداً موسمية على الإمداد. تخطط شركة Carbon Holdings لإنشاء مصنع لإنتاج 1,060 طناً من نترات الأمونيا يومياً من وحدة الأمونيا. ولكن ارتفاع سعر الغاز له اثار سلبية متوقعة، من ضمنها انخفاض الاستفادة من السعة الإنتاجية في شركة موبكو.

قيمة الصادرات بالجنيه المصري تنمو أيضاً بسبب الاستهلاك ، ولكن الأحجام آخذة في الارتفاع أيضاً بسبب زيادة السعة. تستهدف ECHM زيادة سعة 2.0 مليون طن سنوياً في الأسمدة النيتروجينية. و الشكل التالي يوضح التغير في مبيعات و ارباح قطاع الاسمدة حتى الربع الثاني من العام الحالي.



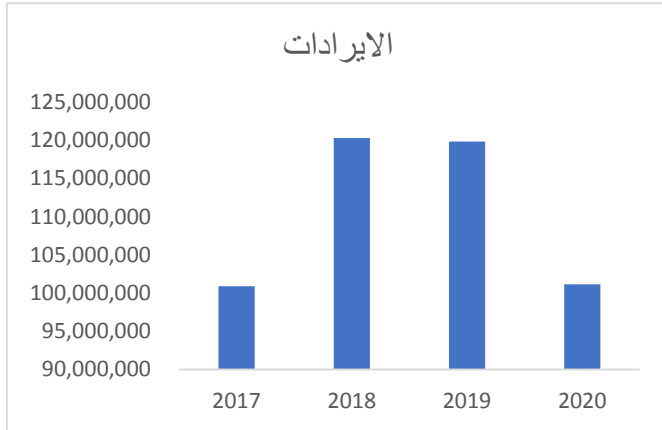
التحليل المالي

التحليل المالي للشركة في ضوء القوائم المالية الفعلية لها عن السنوات المالية 2017 - 2018 - 2019 - 2020 وذلك على النحو التالي:

قائمة الدخل:

فعلى:

الإيرادات:



تتحدد إيرادات شركة فيركيم بناء على العديد من العوامل وأهمها أسعار الأسمدة حيث أن الشركة تعتمد بشكل كبير على تصنيع الأسمدة من الخارج .

ونجد أن إيرادات الشركة الإجمالية ترتفع بشكل ملحوظ منذ عام 2017، حيث ترتفع الإيرادات من 100 مليون جم في 2017 الي 120 مليون جم في 2018 ثم تنخفض بنسبة ضئيلة في عام 2019 الي 119 مليون وترجع وتنخفض مرة أخرى في 2020 الي 100 مليون ، وقد تأثرت إيرادات الشركة نتيجة لتأثر بانخفاض المبيعات للشركة.

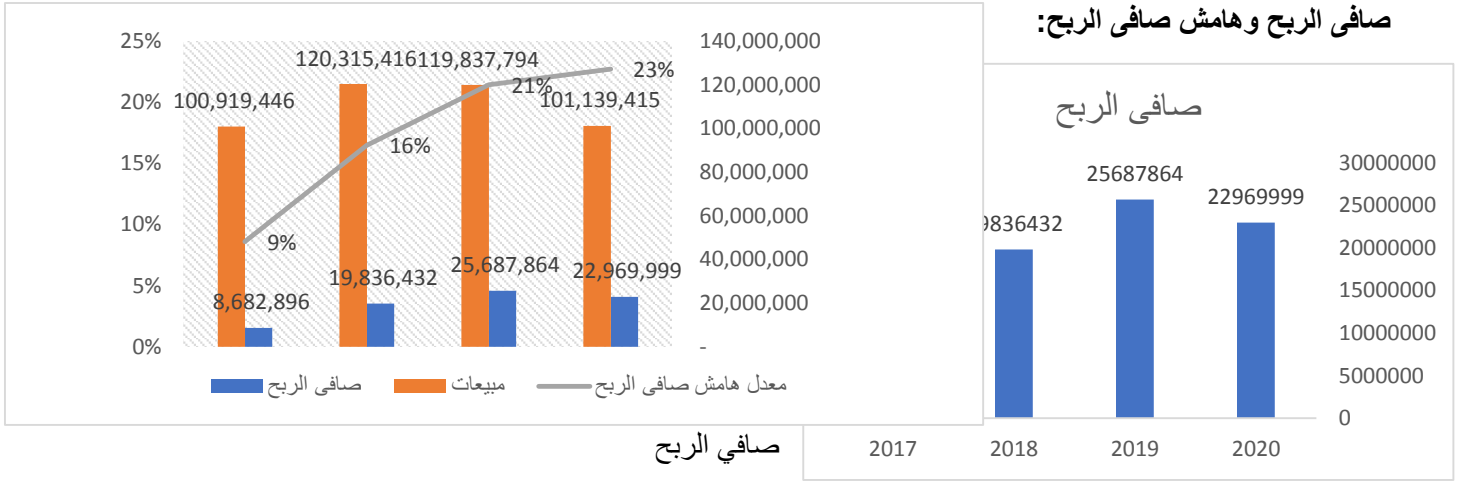
تكلفة البضاعة المباعة:

مثل تكلفة البضاعة المباعة حوالي 79 % في 2017 و 64% في 2018 و 56% في 2019 و 54% في سنة 2020 من إجمالي إيرادات للشركة . ويبدل الانخفاض في تكلفة البضاعة على جودة الادارة تكاليف الشركة.

مجمل الربح وهامش مجمل الربح:

البيان	2017	2018	2019	2020
المبيعات	100,919,446	120,315,416	119,837,794	101,139,415
مجمل الربح	21,302,600	43,237,383	52,577,270	46,248,460
هامش مجمل الربح	21%	36%	44%	46%

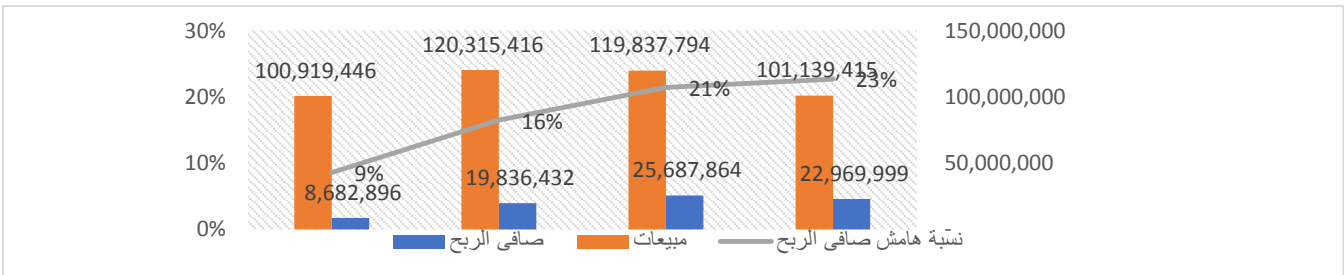
يتضح من الجدول السابق أن الشركة قد حققت هامش مجمل ربح خلال عام 2017 يبلغ 21% بالمقارنة بعام 2018 حيث بلغ حوالي 36% أما خلال عام 2019 فقد حققت الشركة هامش ربح حوالي 44% أما في العام 2020 فقد عاد هامش صافي الربح مرة أخرى إلى مستوى 46%.



ارتفع صافي الربح سنويا بشكل كبير عام 2018 توصل الى 228% ثم انخفضت الى 129% في عام 2019 قبل ان تنخفض الى 89% عام 2020

البيان	2017	2018	2019	2020
المبيعات	100,919,446	120,315,416	119,837,794	101,139,415
صافي أرباح العام	8,682,896	19,836,432	25,687,864	22,969,999
نسبة هامش صافي الربح	9%	16%	21%	23%

يتضح من الجدول السابق ان الشركة قد حققت هامش صافي ربح خلال عام 2017 يبلغ 9% بالمقارنة بعام 2018 حيث بلغ حوالي 16% اما خلال عام 2019 حققت هامش خسارة حوالي 21% ام في سنة 2020 عاد هامش صافي الربح مرة اخرى الى 23%.





شركة فيصل لتداول الأوراق المالية ش.م.م.
FAISAL BROKERAGE COMPANY S.A.E
أحد شركات بنك فيصل الإسلامي المصري

09 ديسمبر 2021

تغطية بحثيه لشركة فيركيم (FERC)

فعلى				قائمة الدخل
2020	2019	2018	2017	
101139415	119837794	120315416	100919446	المبيعات
(54890955)	(67260524)	(77078033)	(79616846)	تكلفة المبيعات
64,248,460	52,577,270	43,237,383	21,302,600	مجمل الربح
(12,638,002)	(12,844,178)	(10,993,666)	(9,966,127)	مصروفات ادارية وعمومية وبيع وتوزيع
(128,250)	(107,250)	(118,700)	(96,451)	مكافآت وبدلات حضور اعضاء مجلس الادارة
-	(6,519,760)	(4,500,000)	-	مخصص مطالبات
(43,147)	(167,727)	(363,369)	(328,316)	فروق تقييم عملاء
(3,957,033)	2085136	(452,003)	104,532	مصروفات / ايرادات تمويلية
230,089	104,606	25,084	62,215	ايرادات اخرى
-	-	-	125,284	ارباح راسمالية
(16,536,343)	(17,449,173)	(16,402,654)	(10,098,863)	اجمالي المصروفات
29,712,117	35,128,097	26,834,729	11,203,737	الربح قبل الضرائب
283,569	209,521	136,235	161,347	الضريبة المؤجلة
(7,025,687)	(9,649,754)	(7,134,532)	(2,682,188)	ضرائب الدخل
22,969,999	25,687,864	19,836,432	8,682,896	صافي ارباح العام



قائمة المركز المالي:

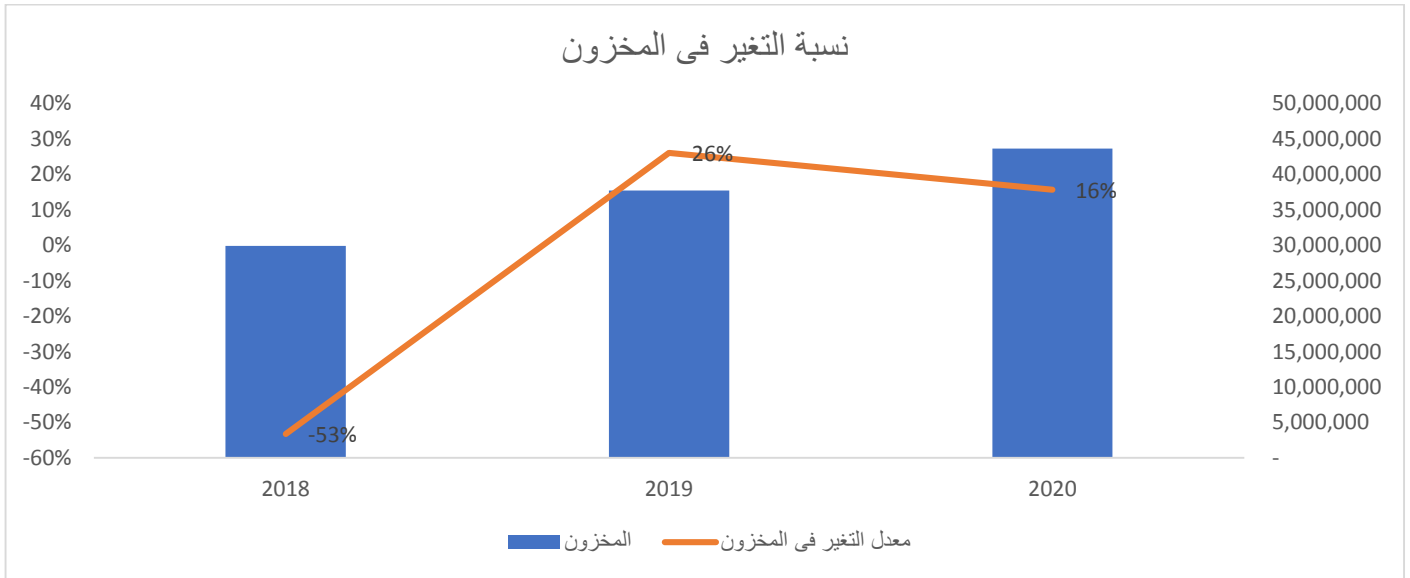
فعلى:

نسب بيان مدى كفاءة استخدام إدارة المشروع للموارد المالية المتاحة لها والرقابة عليها ومن أمثلة ذلك بيان مقدرة إدارة المشروع على تصريف البضاعة المعدة لغرض البيع، وكذا مقدرة الإدارة على تحصيل الديون من العملاء.

بيان	2018	2019	2020
المخزون	29,921,473	37,729,640	43,663,415
نسبة التغير	-53%	26%	16%

المخزون:

يتضح من الجدول السابق ان الشركة قد تعثرت في تصريف المخزون في عام 2018 حتى وصل الى 53 % . عن عام 2017 ثم ارتفع بنسبة 26% في عام 2019. ولكن بفضل كفاءة الشركة في وصلت الشركة في عام 2020 الى 16% مقارنة بعام 2019

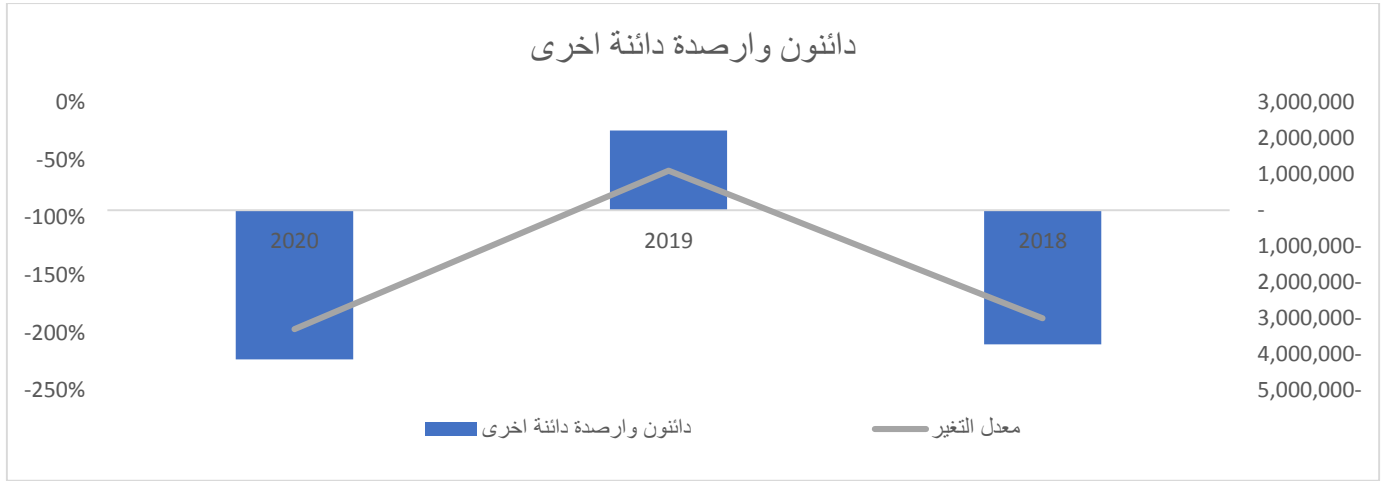




دائنون وأرصدة دائنة أخرى:

بيان	2018	2019	2020
دائنون وأرصدة ودائنة أخرى	(3,723,116)	2,210,631	(4,141,330)
نسبة التغير	-197%	-59%	-187%

يعبر الجدول السابق عن نسبة التغير في الدائنون من سنة لأخرى

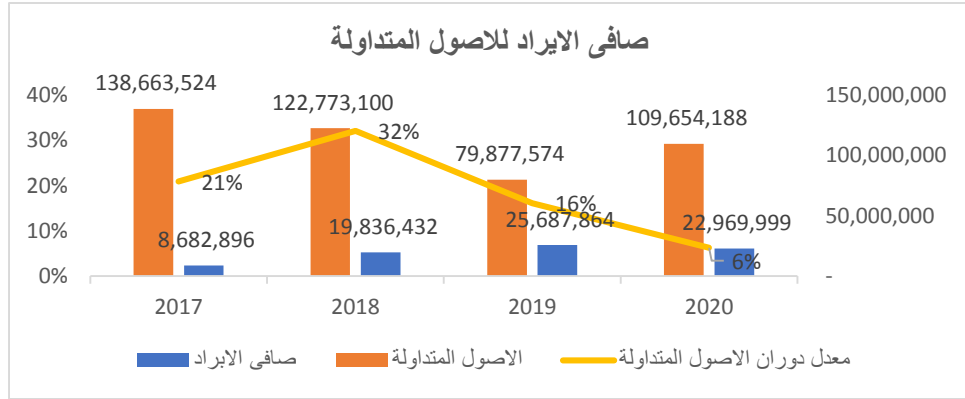


معدل دوران الأصول المتداولة:

ويوضح هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة للمشروع في الأصول المتداولة ومدى مساهمتها في الإيرادات المحققة.

البيان	2017	2018	2019	2020
صافي الإيرادات	8,682,896	19,836,432	25,687,864	22,969,999
إجمالي الأصول المتداولة	138,663,524	122,773,100	79,877,574	109,654,188
معدل دوران الأصول المتداولة	6%	16%	32%	21%

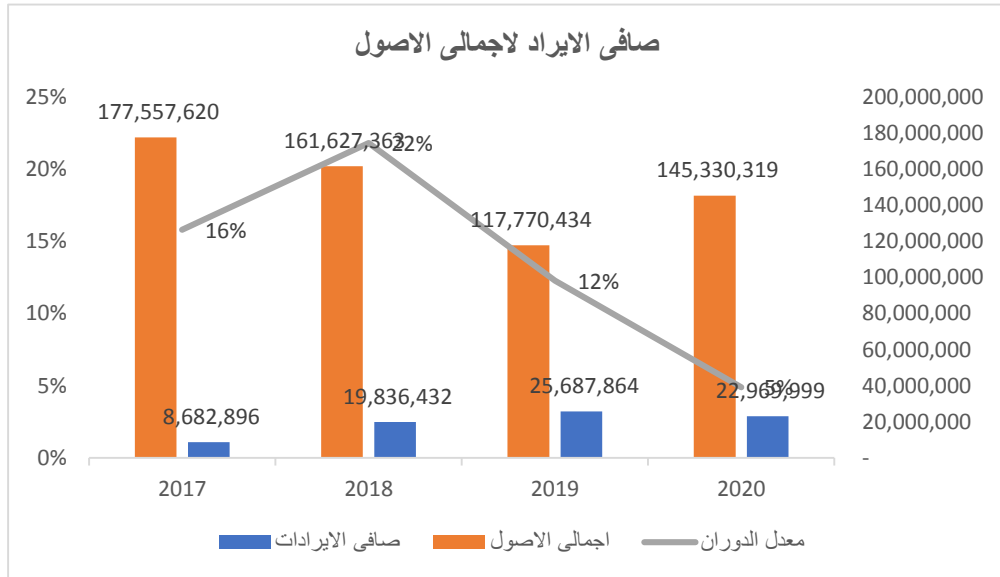
يلاحظ اتجاه معدل دوران الأصول المتداولة خلال فترة التحليل الى الارتفاع حيث بلغ 0.06 مره خلال عام 2017 لتبلغ 0.16 مرة خلال عام 2018 و0.32 مره خلال عام 2020 و ذلك نتيجة لقدرة الشركة على استخدام الأصول المتداولة في مساهمتها في تحقق إيرادات



إجمالي الأصول:

2017	2018	2019	2020	بيان
8,682,896	19,836,432	25,687,864	22,969,999	صافي أرباح العام
177,557,620	161,627,363	117,770,434	145,330,319	إجمالي الأصول
5%	12%	22%	16%	النسبة

يوضح الجدول السابق معدل العائد من إجمالي الأصول تزداد حيث كانت 5% في عام 2020 ثم ارتفعت في 2018 إلى 12% ثم بعد ذلك ارتفعت في 2019 إلى 22% لتتخفض في عام 2020 لتتوصل إلى 16% .



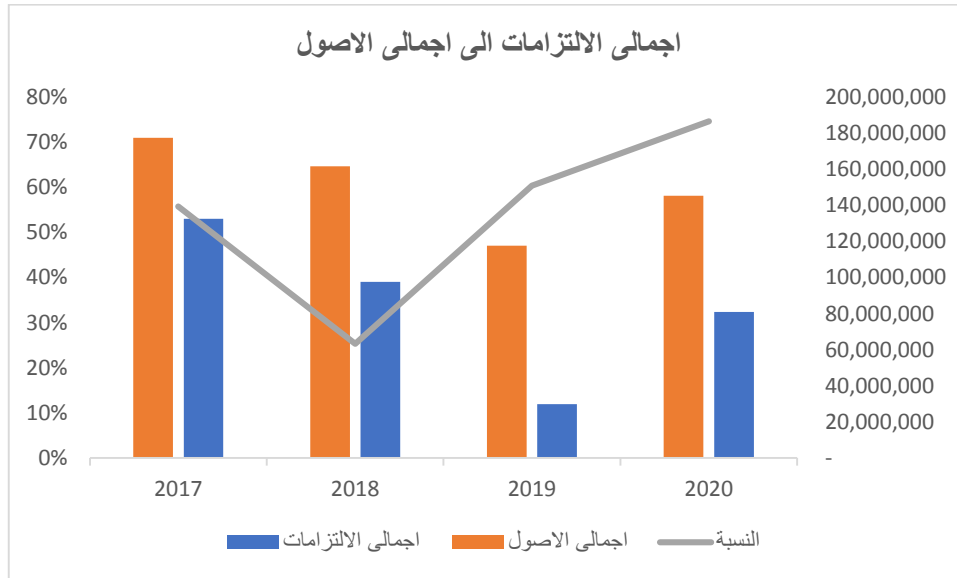


الالتزامات وحقوق الملكية:

الإلتزامات:

بيان	2018	2019	2020
اجمالي الالتزامات	97,598,795	29,842,002	81,033,624
اجمالي الاصول	145,330,319	117,770,434	161,627,363
النسبة	60%	25%	56%

يوضح الجدول السابق مدى استخدام الشركة للالتزامات لتمويل أصولها حيث كانت النسبة في 2018 أعلى من 60% ثم انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت في سنة 2020 ارتفعت إلى 56%.

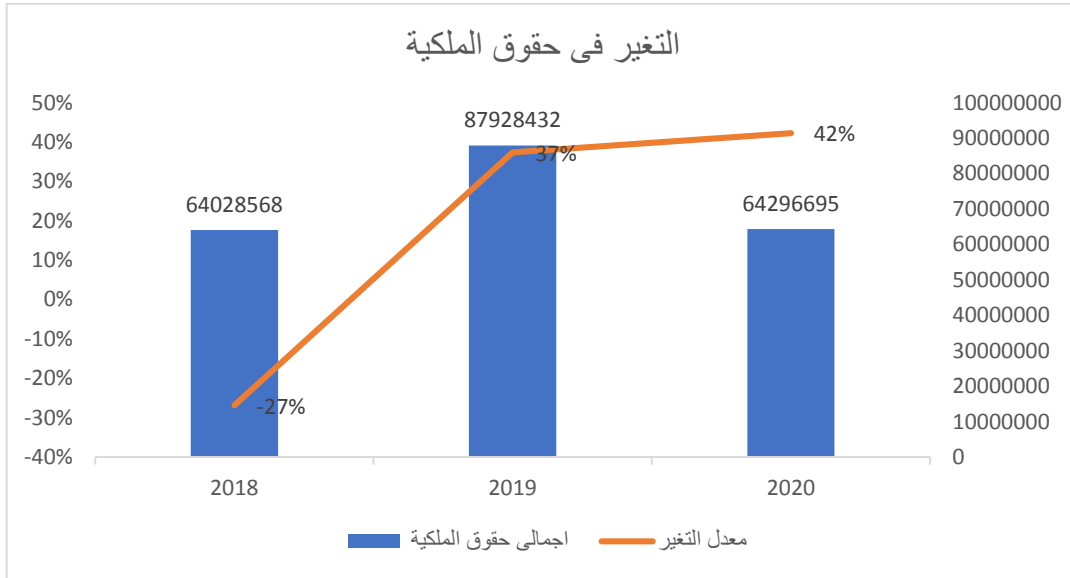




حقوق الملكية:

بيان	2018	2019	2020
اجمالي حقوق الملكية	64,028,568	87,928,432	64,296,695
النسبة	42%	37%	-27%

يعبر الجدول السابق عن التغير في حقوق الملكية من سنة لآخرى وذلك نتيجة لترحيل الأرباح والخسائر لكل عام.





فعلى				قائمة المركز المالي
2020	2019	2018	2017	
				الأصول
				الأصول غير المتداولة
35,676,131	37,892,860	38,854,263	38,752,066	أصول ثابتة (بالصافي)
-	-	-	142,030	مشروعات تحت التنفيذ
35,676,131	37,892,860	38,854,263	38,894,096	مجموع الأصول غير المتداولة
				الأصول المتداولة
43,663,415	37,729,640	29,921,473	64,021,949	المخزون
9,582,613	11,475,997	68,812,530	65,288,644	عملاء
19,219,207	-	-	-	مستحق من الاطراف ذات العلاقة
27,414,353	14,311,105	8,617,018	6,000,059	مدينون وارصدة مدينة اخرى
9,774,600	16,360,832	15,422,079	3,352,872	نقدية بالبنوك والصندوق
109,654,188	79,877,574	122,773,100	138,663,524	مجموع الأصول المتداولة
145,330,319	117,770,434	161,627,363	177,557,620	اجمالي الاصول
				الالتزامات المتداولة
6,447,348	7,800,000	4,500,000	-	مخصصات
1,928,543	6,069,873	3,859,242	4,900,170	داننون وارصدة ودائنة اخري
7,025,687	9,649,754	7,134,532	2,682,188	التزامات ضرائب الدخل
58,786,728	-	65,637,498	71,520,755	بنوك وتسهيلات
3,408,579	2,602,067	12,537,694	49,368,752	موردون واوراق دفع
77,596,885	26,121,694	93,668,966	128,471,865	مجموع الالتزامات المتداولة
22,282,703	37,395,048	13,682,055	6,838,787	رأس المال العامل (بخلاف النقدية)
3,436,739	3,720,308	3,929,829	4,066,064	الالتزامات غير المتداولة
81,033,624	29,842,002	97,598,795	132,537,929	اجمالي الالتزامات
				حقوق الملكية
35,100,000	35,100,000	35,100,000	35,100,000	راس المال المصدر والمدفوع
5,576,934	4,292,541	3,300,719	2,865,166	احتياطي قانوني
649,762	22,848,027	25,627,849	7,054,525	ارباح مرحلة
22,969,999	25,687,864	-	-	ارباح العام
64,296,695	87,928,432	64,028,568	45,019,691	اجمالي حقوق الملكية
145,330,319	117,770,434	161,627,363	177,557,620	اجمالي حقوق الملكية والالتزامات



التوقعات المستقبلية لبنود قائمة الدخل:

تم توقع الإيرادات عن طريق الخطة المالية التي زودتنا بها الشركة، وبعد دراسة متوسط إيرادات هذا القطاع وجدنا أن الخطة المالية واقعية ومتماشية مع متوسطات نمو الشركة والقطاع.

نتوقع زيادة في الإيرادات بنسبة 34% في سنة 2021 ثم 5% سنويا خلال فترة الدراسة.

نتوقع زيادة في تكلفة المبيعات بمعدل 47% في سنة 2021 ثم 5% سنويا خلال فترة الدراسة.

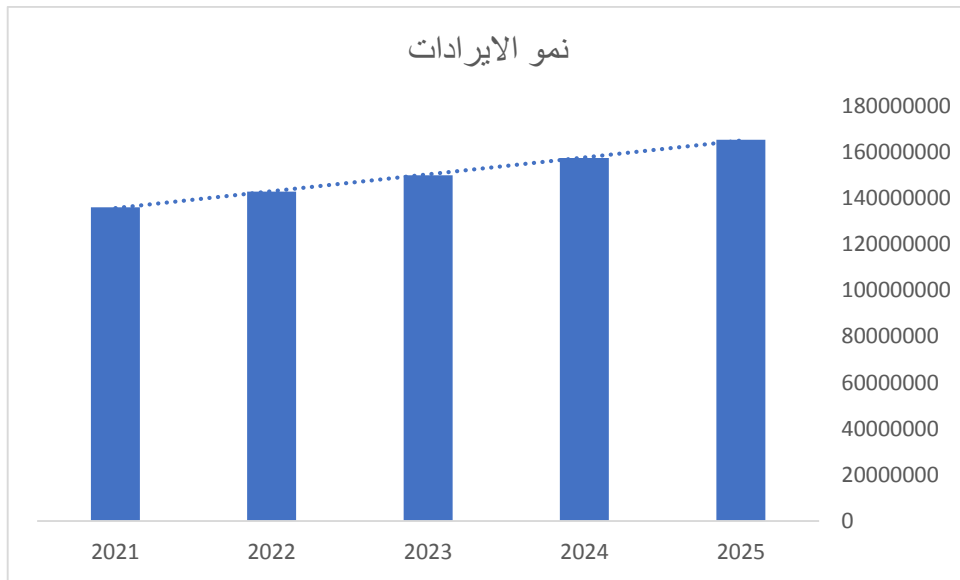
نتوقع انخفاض صافي الربح قبل الضرائب في 2021 بنسبة 24% ثم يرتفع في سنة 2022 بنسبة تصل الى 6% وذلك خلال فترة الدراسة

نتوقع انخفاض صافي الربح بنسبة 24% ثم بعد ذلك ترتفع الى 6% وذلك خلال فترة الدراسة

الإيرادات المستقبلية المتوقعة خلال السنوات القادمة:

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
اجمالي إيرادات العام طبقا للمنتوق	135,959,920	142,757,916	149,895,812	157,390,602	165,260,133
معدلات النمو	34%	5.00%	5.00%	5.00%	5.00%

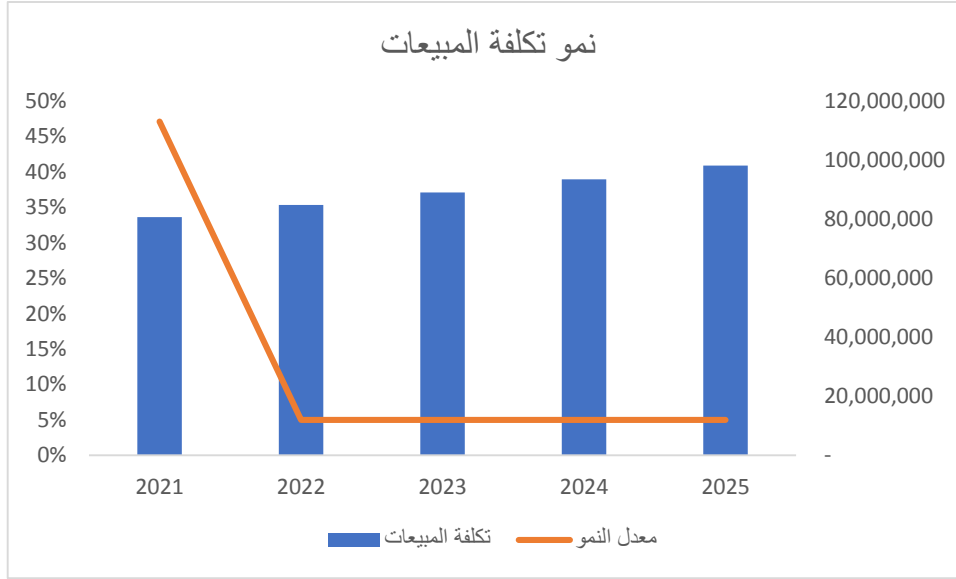
كما هو موضح في الجدول السابق فإن معدل النمو في الإيرادات قد ارتفع في أول سنوات التوقعات بنسبة 34% ثم بعد ذلك ظل معدل النمو ثابتا بنسبة 5% تقريبا لكل سنة وذلك طبقا للخطة المالية للشركة ومتوسط نمو هذا القطاع.





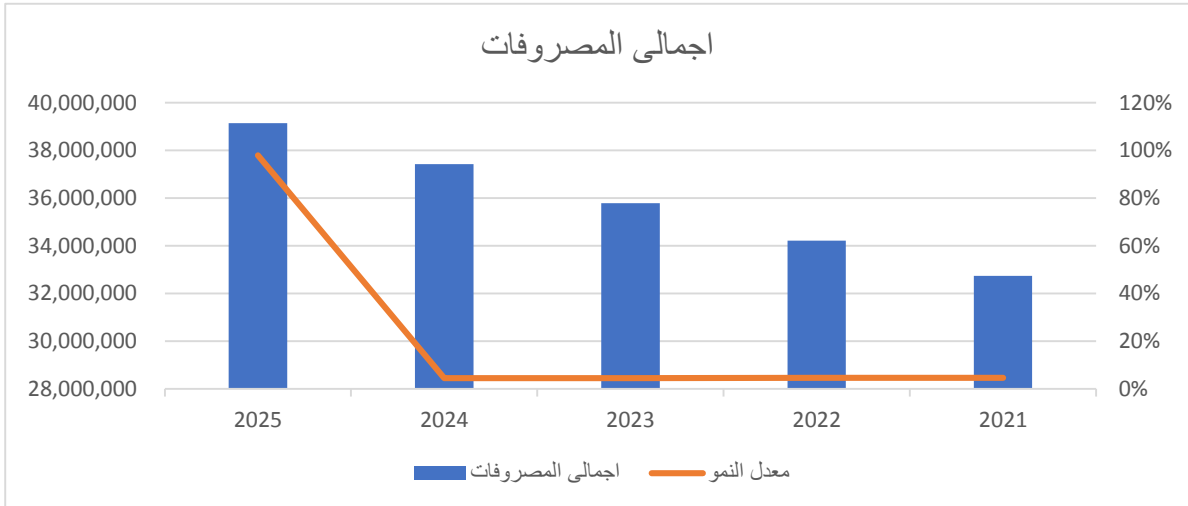
تكلفة الإيرادات المستقبلية المتوقعة خلال السنوات القادمة:

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
تكلفة المبيعات	80,737,407	84,774,277	89,012,991	93,463,641	98,136,823
معدل الزيادة تكلفة المبيعات	47%	5.00%	5.00%	5.00%	5.00%



إجمالي المصروفات المستقبلية المتوقعة خلال السنوات القادمة:

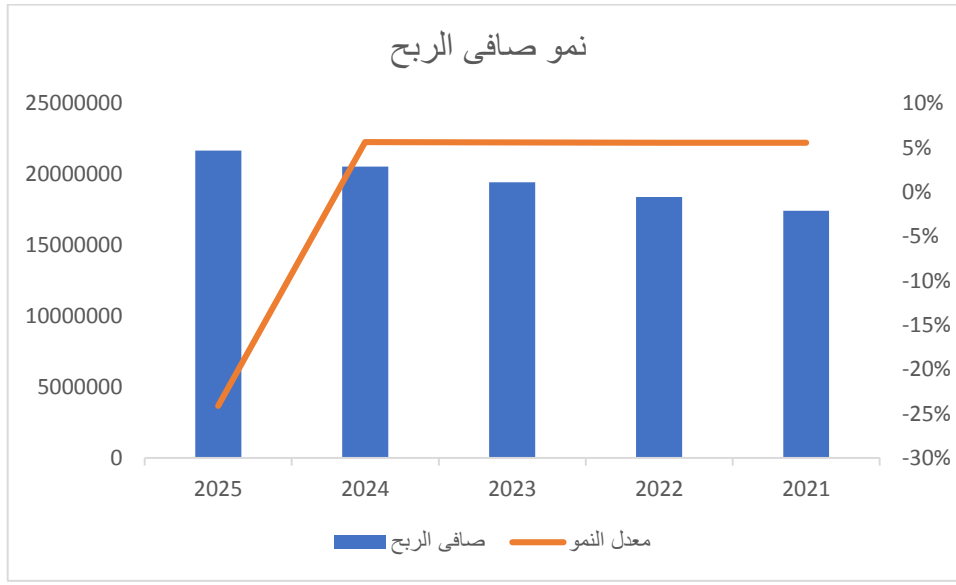
البيان	2021	2022	2023	2024	2025
أجمالي المصروفات	32,730,730	34,217,267	35,778,130	37,417,036	39,137,888
معدلات النمو	98%	5%	5%	5%	5%





صافي الأرباح المستقبلية المتوقعة خلال السنوات القادمة:

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
صافي الربح	17,431,132	18,418,938	19,456,135	20,545,192	21,688,702
معدلات النمو	-24%	6%	6%	6%	6%





متوقع					قائمة الدخل
2025	2024	2023	2022	2021	
165,260,133	157,390,602	149,895,812	142,757,916	135,959,920	المبيعات
(98,136,823)	(93,463,641)	(89,012,991)	(84,774,277)	(80,737,407)	تكلفة المبيعات
67,123,310	63,926,962	60,882,821	57,983,639	55,222,513	مجمل الربح
(36,137,888)	(34,417,036)	(32,778,130)	(31,217,267)	(29,730,730)	مصروفات ادارية وعمومية وبيع وتوزيع
					مكافآت وبدلات حضور اعضاء مجلس الادارة
					مخصص مطالبات
					فروق تقييم عملات
(3,000,000)	(3,000,000)	(3,000,000)	(3,000,000)	(3,000,000)	مصروفات / ايرادات تمويلية
					ايرادات اخرى
					ارباح راسمالية
(39,137,888)	(37,417,036)	(35,778,130)	(34,217,267)	(32,730,730)	اجمالي المصروفات
27,985,422	26,509,925	25,104,691	23,766,372	22,491,783	الربح قبل الضرائب
					الضريبة المؤجلة
(6,296,720)	(5,964,733)	(5,648,555)	(5,347,434)	(5,060,651)	ضرائب الدخل
21,688,702	20,545,192	19,456,135	18,418,938	17,431,132	صافي أرباح العام

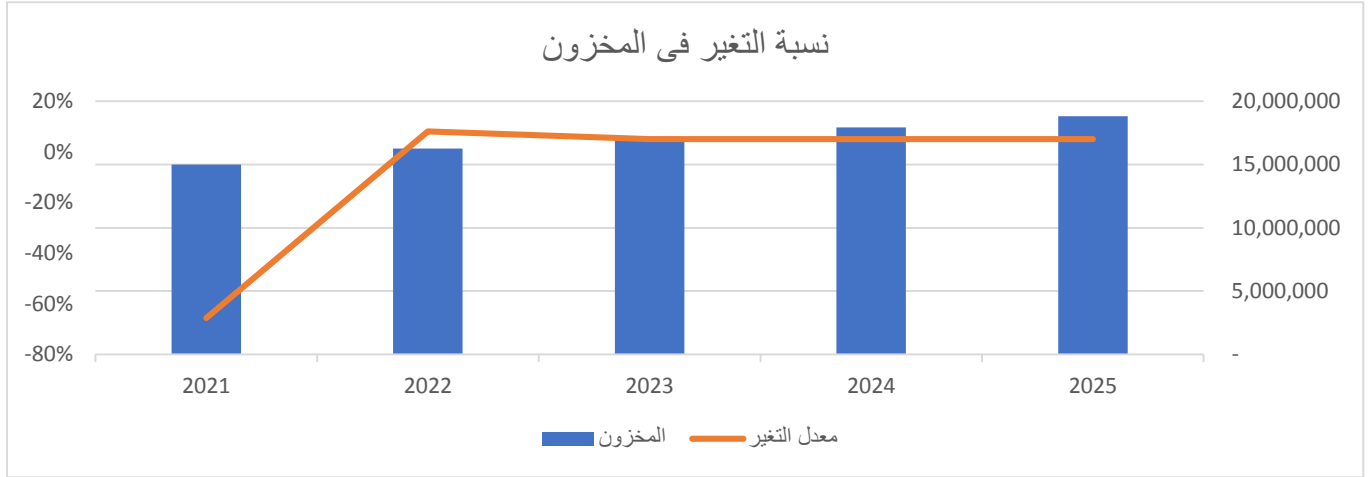


التوقعات المستقبلية لبنود قائمة المركز المالي:

المخزون "متوقع":

2025	2024	2023	2022	2021	بيان
18,820,761	17,924,534	17,070,985	16,258,081	15,000,000	المخزون
5%	5%	5%	8%	-66%	نسبة التغير

يتضح من الجدول السابق أن رصيد المخزون قد يشهد انخفاض شديد في السنة الأولى من سنة التوقع ثم بعد ذلك يتحول للثابت النسبي سنويا بمعدل يتراوح بين 5% و 8% وذلك نتيجة لزيادة المبيعات وحجم أعمال الشركة.

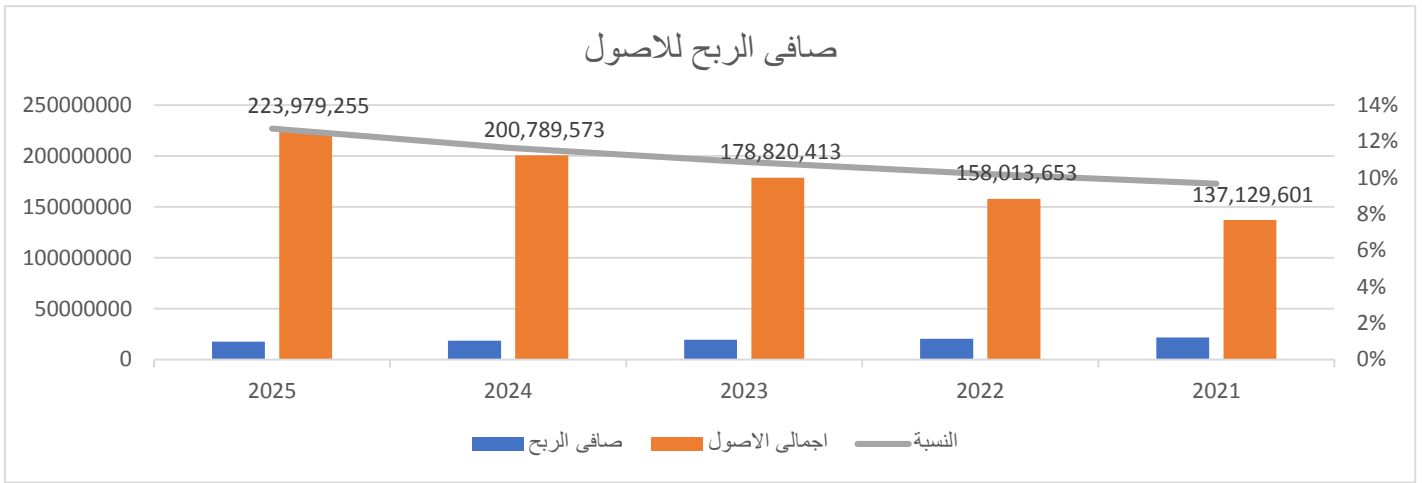




إجمالي الأصول "متوقع":

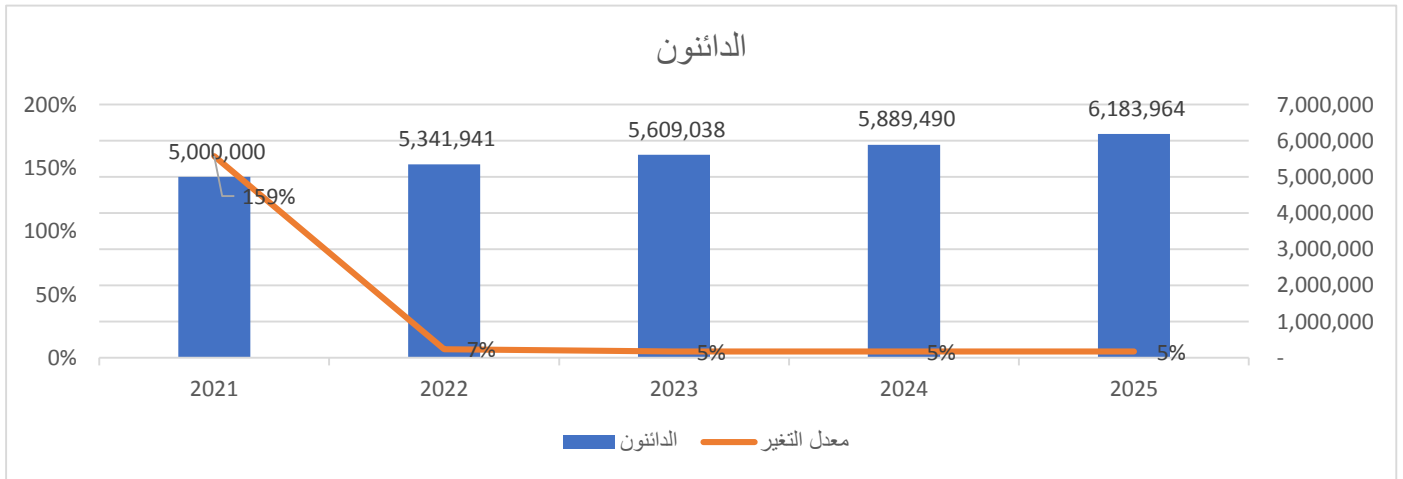
2025	2024	2023	2022	2021	القوائم المالية
21,688,702	20,545,192	19,456,135	18,418,938	17,431,132	صافي أرباح العام
223,979,255	200,789,573	178,820,413	158,013,653	137,129,601	اجمالي الاصول
10%	10%	11%	12%	%13	النسبة

يوضح الجدول السابق معدل العائد على إجمالي الأصول حيث يتراوح بين 10% و 13%



دائنون وأرصدة دائنة أخرى "متوقع":

2025	2024	2023	2022	2021	بيان
6,183,964	5,889,490	5,609,038	5,341,941	5,000,000	دائنون وأرصدة ودائنة أخرى
5%	5%	5%	7%	159%	نسبة التغير



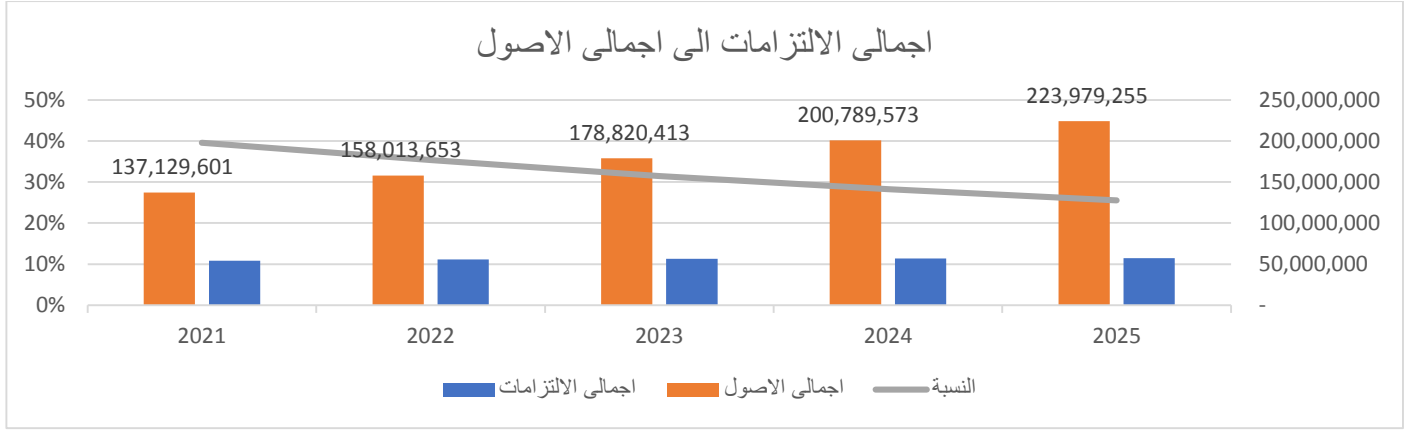


يعبر الجدول السابق عن نسبة التغير في الدائون من سنة لأخرى خلال فترة التوقعات.

الالتزامات وحقوق الملكية "متوقع":

بيان	2021	2022	2023	2024	2025
اجمالي الالتزامات	54,253,274	55,846,831	56,276,509	56,727,670	57,201,390
اجمالي الاصول	137,129,601	158,013,653	178,820,413	200,789,573	223,979,255
النسبة	40%	35%	31%	28%	26%

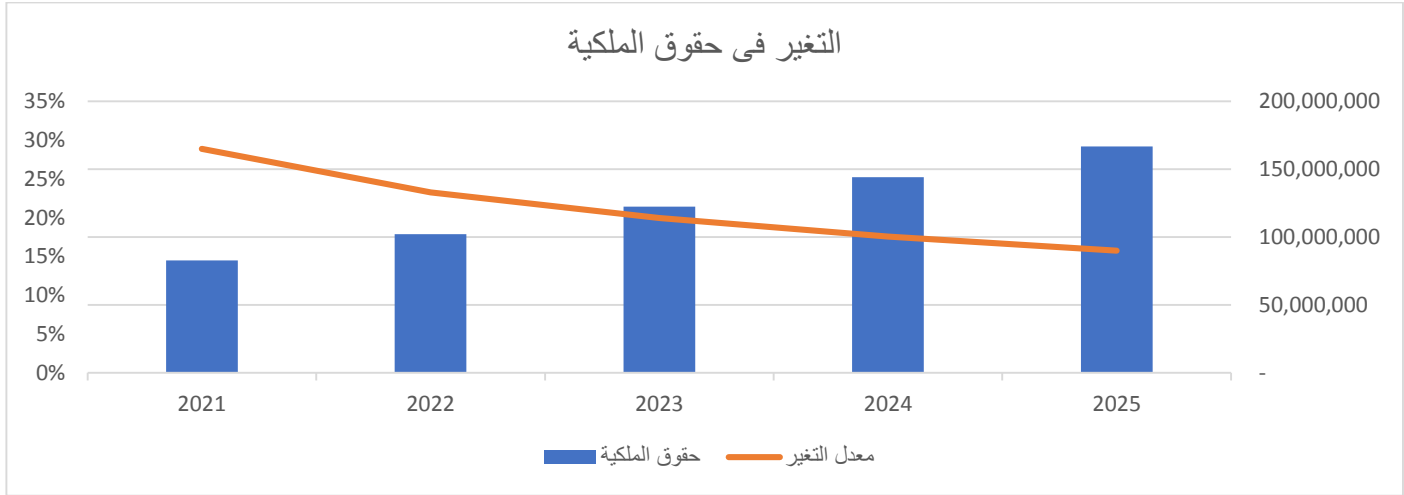
يوضح الجدول السابق مدى استخدام الشركة للالتزامات لتمويل أصولها حيث أن نسبة التمويل تنخفض من 40% في عام 2021 الى 26% في سنة 2025 .





2025	2024	2023	2022	2021	بيان
166,777,864	144,061,903	122,543,904	102,166,822	82,876,327	اجمالي حقوق الملكية
16%	18%	20%	23%	29%	النسبة

يعبر الجدول السابق عن التغير في حقوق الملكية من سنة لأخرى وذلك نتيجة لترحيل الأرباح كل عام.





متوقع					قائمة المركز المالي
2025	2024	2023	2022	2021	
					الأصول
					الإصول غير المتداولة
23,394,233	26,019,593	28,557,605	31,011,174	33,383,111	أصول ثابتة (بالصافي)
-	-	-	-	-	مشروعات تحت التنفيذ
23,394,233	26,019,593	28,557,605	31,011,174	33,383,111	مجموع الأصول غير المتداولة
					الإصول المتداولة
					المخزون
18,820,761	17,924,534	17,070,985	16,258,081	15,000,000	عملاء
27,166,049	25,872,428	24,640,407	23,467,055	24,000,000	مستحق من الاطراف ذات العلاقة
--	--	--	--	--	مدينون وارصدة مدينة اخرى
30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	نقدية بالبنوك والصدوق
124,598,212	100,973,019	78,551,416	57,277,343	34,746,490	مجموع الاصول المتداولة
200,585,021	174,769,980	150,262,808	127,002,478	103,746,490	اجمالي الاصول
223,979,255	200,789,573	178,820,413	158,013,653	137,129,601	الالتزامات المتداولة
					مخصصات
5,227,587	5,227,587	5,227,587	5,227,587	5,227,587	داننون وارصدة ودائنة اخرى
6,183,964	5,889,490	5,609,038	5,341,941	5,00,000	التزامات ضرائب الدخل
7,025,687	7,025,687	7,025,687	7,025,687	7,025,687	بنوك وتسهيلات
35,000,000	35,000,000	35,000,000	35,000,000	35,000,000	موردون واوراق دفع
3,764,152	3,584,907	3,414,197	3,251,616	2,000,000	مجموع الالتزامات المتداولة
57,201,390	56,727,670	56,276,509	55,846,831	54,253,274	رأس المال العامل (بخلاف النقدية)
18,785,419	17,069,291	15,434,883	13,878,304	14,746,726	الالتزامات غير المتداولة
--	--	--	--	--	اجمالي الالتزامات
57,201,390	56,727,670	56,276,509	55,846,831	54,253,274	حقوق الملكية
					راس المال المصدر والمدفوع
35,100,000	35,100,000	35,100,000	35,100,000	35,100,000	احتياطي قانوني
10,518,004	9,490,744	8,517,937	7,596,991	6,725,434	ارباح مرحلة
99,471,159	78,925,967	59,469,831	41,050,893	23,619,761	ارباح العام
21,688,702	20,545,192	19,456,135	18,418,938	17,431,132	



166,777,864	144,061,903	122,543,904	102,166,822	82,876,327	اجمالي حقوق الملكية
					اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

القيمة العادلة:

بلغت القيمة العادلة للشركة في تقديرنا 6.49 جم، نتيجة أن قمنا بتقدير القيمة العادلة للشركة بثلاثة طرق كالتالي:
بطريقة خصم التدفقات النقدية=6.25 جم، طريقة مضاعف الربحية=4.95 جم، بطريقة مضاعف القيمة الدفترية=8.50

معدل الخصم:

ICFC – WACC

WACC	14.74%	(RF)	
Beta	0.82	5Y bonds yields	14.64%
Perpetual Growth Rate	3.00%	Tax rate	20.0%
cost of equity	17%	Risk Free Rate	11.71%
cost of debt	11.71%		
market value of the firm's equity	64,296,695		
market value of the firm's debt	58,786,728		
Total market value of the firm's financing (equity and debt)	123,083,423		
Percentage of financing that is equity	48%		
percentage of financing that is debt	52%		
corporate tax rate	22.50%		

Country Equity Premium	
Egypt Credit Rating	b2
Rating-based Default Spread	%5.00
Equity Market Volatility Multiplier for Emerging Markets	1.5
Country Equity Premium	7.5%

إفتراضات التقييم:

Assumptions

Tax Rate	22.5%
Discount Rate	14.5%
Perpetual Growth Rate	3%
EV/EBITDA Multiple	10.0x
Transaction Date	30/09/2021
Fiscal Year End	12/31/2020
Current Price	6.12
Shares Outstanding	17,550,000
Debt	46,016,442
Cash	7,242,101

تم تقدير النقدية والديون طبقا للقوائم المالية للشركة في 2021-9-30.



التدفقات النقدية الحرة للمساهمين:

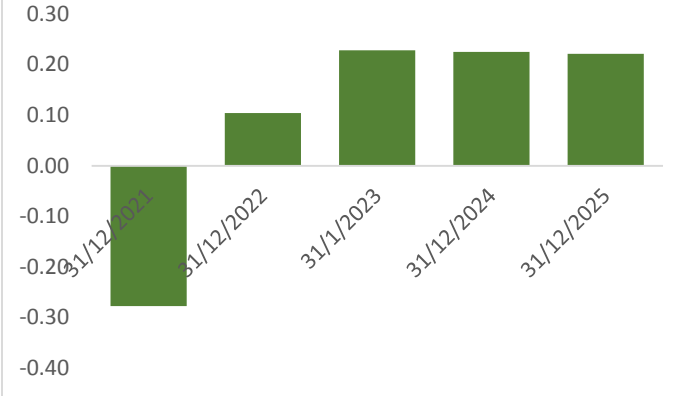
نتوقع انخفاض صافي الأرباح بنسبة 24% ثم بعد ذلك تزداد إلى 6% ، قبل أن ترتفع خلال فترة التوقعات التالية.

نتوقع مصروفات رأسمالية مؤثرة وذلك نتيجة لاستكمال الشركة استثماراتها ، حيث تبدأ في سنة 2021 بمبلغ 2,696,406 وتنتهي في 2025 بمبلغ 3,087,211 تعتمد الشركة على أصولها الثابتة في توليد الإيرادات أو النقدية.

التغير في رأس المال العامل المتوقع سوف يكون بقيمة سالبة تبلغ (7,535,977) جنية في السنة الأولى من التوقعات 2021 ثم تتغير من سنة لآخرى حتى تصل إلى 1,716,128 جنية في سنة 2025 وذلك نتيجة للتغيرات التي تحدث في رأس المال العامل.

ونتيجة لذلك فإن صافي التدفقات النقدية الحرة للعام 2021 سوف تكون قيم موجبة طوال المستقبلية المتوقعة ، كما هو موضح بالجدول التالي :-

Cash Flow



Discounted Cash Flow

Entry	2021	2022	2023	2024	2025	Exit	
Date	30/09/2021	31/12/2021	31/12/2022	31/1/2023	31/12/2024	31/12/2025	31/12/2025
Time Periods		0.25	1.25	2.25	3.25	4.25	5.25
discount factor		0.97	0.84	0.74	0.64	0.56	0.49
Net profit	22,969,999	17,431,132	18,418,938	19,456,135	20,545,192	21,688,702	22,895,857
		0.76	1.06	1.06	1.06	1.06	
Plus: D&A		4,989,426	5,161,143	5,338,769	5,522,508	5,712,571	
Less: Capex		2,696,406	2,789,206	2,885,199	2,984,496	3,087,211	
Less: Changes in NWC		-7,535,977	-868,422	1,556,579	1,634,408	1,716,128	
Total Reinvestment		-4,839,571	1,920,784	4,441,778	4,618,904	4,803,339	
Reinvestment Rate		-0.28	0.10	0.23	0.22	0.22	0.22
Reinvestment value							5,070,685
Terminal FCFF							14,511,268
Terminal value							126,472,890
FCFE		27,260,129	21,659,297	20,353,126	21,448,796	22,597,933	126,472,890
DCF		26,354,293	18,292,019	15,015,585	13,823,177	12,722,356	62,199,957



القيمة العادلة باستخدام الطرق المختلفة:

DCF Value			
Enterprise Value			148,407,386
Plus: Cash			7,242,101
Less: Debt			46,016,442
Equity Value			109,633,045
Shares Outstanding			17,550,000
Equity Value/Share			6.25
P/B		P/E	
ABUK.CA	2.81	ABUK.CA	5.89
EFIC.CA	0.61	EFIC.CA	4.13
MFPC.CA	1.15	MFPC.CA	4.92
Average	1.52	Average	4.98
Total Equity	97,945,299	Earnings 31/12/2021	17,431,132
Shares Outstanding	17,550,000	Shares Outstanding	17,550,000
Book Value	5.58	EPS	0.99
Current Price	6.12	Current Price	6.12
P/B	1.10	FP/E	6.16
P/B Company value/Share	8.50	P/E Company value/Share	4.95
Company value	149,203,338.38	Company value	86,807,036.49
Weighted Average Valuation	Fair value	Weight	Fair value after weight
DCF	109,633,045	50%	54,816,523
P/B	149,203,338	25%	37,300,835
P/E	86,807,036	25%	21,701,759
EV			113,819,116
Shares Outstanding			17,550,000
Fair Value/Share			6.49

تم تقدير الوزن النسبي لطريقة خصم التدفقات النقدية نسبة 50% وطريقة مضاعف القيمة الدفترية بنسبة 25% و طريقة مضاعف الربحية بنسبة 25%.